

والاردن، الى متطلبات انجاحه الاقتصادية والمعيشية الملحة، مما قد يحول الاهتمام عن القضية المركزية في صراع المنطقة، ويعطي اسرائيل مزيداً من الانفراد في مواجهة منظمة التحرير والفلسطينيين» (مازن مصطفى، الحوادث، العدد ١٦٨٨، ١٠/٣/١٩٨٩، ص ٢٨). وعلى ذلك كما يبدو - قال د. نبيل شعث، المستشار السياسي لعرفات - «تبني ابو عمار الدعوة، ودعا، بدوره، الاطراف الأخرى الى الاجتماع... خصوصاً ان هذه الاجتماعات تستهدف توحيد الموقف العربي، وهي خطوة استراتيجية مهمة في اتجاه عقد المؤتمر الدولي، والضغط على أي اطراف تعرقل التقدم الدولي، (من مقابلة مع د. نبيل شعث، الحوادث، العدد ١٦٨٩، ١٧/٣/١٩٨٩، ص ٣٠).

وفي حين رحبت القاهرة بالفكرة، كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عرفات (القبس، ٧/٣/١٩٨٩)، فان مصدراً حكومياً اردنياً قال «انه من السابق لأوانه؛ فلا تلوح في الافق بادرة على عقد المؤتمر الدولي، ومن ثم لا نرى ضرورة لعقد مثل هذا الاجتماع؛ وتساءل المصدر قائلاً: ما الغرض من عقد مثل هذا الاجتماع؟» (المصدر نفسه).

وقال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن): «ان سوريا... فاجأتنا بخلاف ما أبلغنا شيفاردنازه؛ فقد أعربت عن رفضها المشاركة في هذا اللقاء، وقالت ان المترجم السوفياتي قد فهم خطأ ان سوريا توافق على حضور هذا اللقاء الخماسي، في حين قالت سوريا، في حقيقة الامر، انها توافق على مشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في المؤتمر الدولي، الامر الذي أوقع شيفاردنازه في هذا التناقض بين ما قالته سوريا عن 'الدول الخمس' وما فهمه الوزير [السوفياتي] عن 'الاطراف الخمسة العربية'. [وأضاف]... ان سوريا سوّغت رفضها المشاركة في اللقاء التحضيري العربي بأنها لا تستطيع الجلوس مع مصر، ما دامت العلاقات بين الطرفين مقطوعة؛ كما انها لا تعرف، تحديداً، من الذي سيمثل لبنان في هذا اللقاء، سليم الحص، أم العماد عون؟» (المحرر، باريس، العدد ٦٣، ١٨/٣/١٩٨٩، ص ٣).

وكحال سوريا في ايجاد التبريرات كان حال

والقضية الفلسطينية، على ان تتولى اللجنة تنسيق الموقف العربي في جهود الاعداد للمؤتمر الدولي للسلام» (القبس، الكويت، ٢٨/٣/١٩٨٩).

هذه اللجنة الخماسية كان تقرر تشكيلها «في مؤتمر القمة العربي بالرباط العام ١٩٧٤، للتنسيق بين الدول العربية المجاورة للكيان الاسرائيلي وم.ت.ف. اثر قرار المؤتمر الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني... [و] قد باشرت أعمالها حينذاك لفترة قصيرة، ثم جُمّدت بسبب التطورات المختلفة التي شهدتها المنطقة» (المصدر نفسه).

وكان وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، ادوارد شيفاردنازه، حصل، خلال جولته على الشرق الاوسط، على موافقة الاردن وسوريا على احياء اللجنة الخماسية، وأبلغ - حسب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد) - الى المنظمة «ان السوريين والاردنيين وافقوا على المشاركة... [و] ان المنظمة علمت ان مصر توافق هي الاخرى على الحضور، لكن [خلف] أوضح ان اجابات السوريين غامضة، وغير صريحة، وقال انه يبدو ان هناك نوعاً من الفتور من الجانب السوري» (الاهرام، ٥/٣/١٩٨٩). وغاية السوفيات من الدعوة الى احياء اللجنة الخماسية العربية لدول المواجهة، هي انهم يرون ان «مواقع ومراكز الاسرائيليين ما زالت الأقوى نسبياً... [لكن] مواقع ومراكز الفلسطينيين قد قويت، أيضاً، نسبياً، بالانتفاضة؛ غير ان ذلك ليس كافياً اذا لم تقو المواقع والمراكز العربية المعنية؛ ومن هنا كانت دعوته [شيفاردنازه] الصريحة الى بناء موقف موحد لمصر وسوريا والاردن ولبنان مع منظمة التحرير الفلسطينية» (الخولي، مصدر سبق ذكره)؛ وبالتالي يتحقق، حسب احد المراقبين: «أولاً: اعادة تكتيل دول الطوق... حول التطبيق الامثل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٢٢٨...؛ ثانياً: اعادة اقحام الوزن الاستراتيجي لسوريا في عملية التفاوض العربي...؛ ثالثاً: وضع ضوابط على طريق الحوار المباشر المحتمل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، في مقابل منح هذا الحوار بعض الشرعية العربية...؛ رابعاً: استباق ما قد يولده اتحاد التعاون العربي من انصراف الدول المكونة له، خصوصاً مصر